جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة : دكتوراة حديث

المادة : تاريخ العراق الملكي

عنوان المحاضرة : **العلاقات العراقية السعودية في عهد الملك فيصل الاول**

مدرس المادة : أ.د . انس عبدالخالق عايد .

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

اولاً: موقف ال سعود من ترشيح وتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق:

اتسمت العلاقات بين العراق و نجد منذ عام ١٩٢١ بالطابع الاسري اكثر مما هو بالطابع السياسي، ويعود ذلك الى سوء العلاقات بين الاسرتين الهاشمية والسعودية، ووقف الامير عبدالعزيز بن سعود موقفاً حذراً اثناء ترشيح بريطانيا لفيصل على عرش العراق، كون الترشيح كان وراءه بريطانيا التي لايستطيع معارضتها حرصاً على مصلحته، واقتصر على طلبه من بريطانيا بعدم تعريض مصالحه للخطر.

وبعد تتويج فصيل بن الحسين ملكاً على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ قام عبدالعزيز بن سعود بجمع قادة امارته وشيوخ عشائرها للمناداة به سلطاناً على نجد وملحقاتها بعد ان كان يدعى امير نجد، واعترفت بريطانيا بلقبه الجديد الذي اعلن رسمياً في ٢٣ اب ١٩٢١ كجزء من سياستها في ارضاء الاسر الحاكمة والمؤيدة لسياستها في المنطقة.

ثانياً: مشكلة الحدود العراقية السعودية (١٩٢١ – ١٩٣٣):

اسهمت مشاكل الحدود بين البلدين في توتر العلاقات، إذ نزحت قبيلة شمر الى الاراضي العراقية بعد ان تمكن الملك عبدالعزيز من ضم حائل في ٢ تشرين الثاني ١٩٢١، ورحبت العشائر العراقية بقبيلة شمر وساعدتها على غزو الاراضي النجدية، مما اثار سخط سلطنة نجد، كما زادت معاملة الملك فيصل لافراد القبيلة حدة الصراع، فكتب ابن سعود الى الحكومة العراقية يطلب منها ردع تلك الاعتداءات ورد المنهوبات التي نهبت من عشائره، ورغم تحذير الحكومة العراقية لافراد قبيلة شمر بعدم التعرض لعشائر نجد، الا انها لم تستجب لتلك التحذيرات واستمرت الاعتداءات على العشائر النجدية.

ادى ذلك الى تعرض الحدود العراقية لغارات الاخوان، وكانت اعنف تلك الغارات قد حدثت في ١١ اذار ١٩٢٢، واحدثت خسائر كبيرة بالارواح والاموال ولولا تدخل الطائرات الحربية البريطانية في حسم الامر لكانت الخسائر اضعاف، وعلى الرغم من أن ابن سعود قد استنكر تلك الغارات الا انها تصب في مصلحته، فهي تمنه من فرض سلطانه على العشائر التابعة له وتمكنه من الظهور بمظهر القوة والتهديد لحكومة فصيل اذا ما حاول مد يد المساعدة لوالده الشريف حسين في الحجاز، كما تمكنه من إظهار الملك فيصل بن الحسين بمظهر العاجز عن حماية تلك العشائر فتضطر الى موالاة ابن سعود وتدفع الاموال له.

وربما كان هدفه من اطلاق العنان لتلك القبائل التي تغير على الاراضي العراقية الضغط على الملك فيصل للوصول الى توقيع معاهدة او حل معه، وبذلك يكون ابن سعود قد احدث اول ثغرة في حائط الهاشميين.

وأدت تلك الغارات الى عقد مؤتمر كربلاء في ٩ نيسان ١٩٢٢ في الصحن الحسيني الشريف بحضور وزير الداخلية العراقي توفيق الخالدي وحضور عدداً من علماء واعلام كربلاء والنجف الاشرف وبغداد، وقد صدر عن ذلك المؤتمر ما يلي:

١- ارسال برقية احتجاج الى ابن سعود.
٢- وجوب الدفاع عن البلاد ضد هجمات الاخوان.
٣- طلب تعويضات من المنهوبات ودفع دية للقتلى.
٤- الثقة بسياسة الملك فيصل الاول.

محاولات تسوية مشاكل الحدود بين العراق ونجد من خلال المؤتمرات:

اولاً/ مؤتمر المحمرة: شعرت بريطانيا ان موقف الرأي العام في العراق اصبح ضدها بشكل واضح، وحملها مسؤولية إثارة المشاكل، لذا سارعت عن طريق المندوب السامي برسي كوكس الى ارسال مذكرة احتجاج الى ابن سعود على ماقام به الاخوان من غارات على العراق، واقترح المندوب السامي ترسيم حدود مؤقتة بين البلدين، فوافق سلطان نجد، وعقد مؤتمر في المحمرة كونها منطقة محايدة في ٣ ايار ١٩٢٢ حضره من جانب سلطان نجد موفده (احمد الثنيان)، بينما مثل العراق وزير الاشغال والمواصلات (صبيح نشأت)، بينما مثل الحكومة البريطانية اللورد (يللون) سكرتير المندوب السامي في بغداد لادارة المؤتمر.

وبحث المؤتمر عدة نقاط منها المشاكل الحدودية بين البلدين، وتبعية القبائل، وتأمين طرق الحج، وتسهيل المبادلا التجارية، والرسوم الكمركية وحرية التنقل، واتفق مندوبي الحكومتين على الاتي:

١- معاقبة القبائل المغيرة من الجانبين.
٢- ان تحمي كل دولة طرق قوافل الحجاج في بلادها.
٣- أن تبقى الرسوم الكمركية على ماهي عليه في الوقت الحاضر.

وتم التوقيع على المعاهدة من قبل مندوبي الطرفين في ٥ ايار ١٩٢٢، وعندما عرضت على ابن سعود رفض التصديق عليها، بحجة انه م يفوض مندوبه بالتوقيع، وان المندوب تجاوز صلاحياته الممنوحة له ووقع المعاهدة قبل ان يستأذنه، كذلك علل ابن سعود رفضه بان المعاهدة اهملت حقوقه بضم عشائر الظهير والعمارات الى العراق، لذا سعى المندوب السامي برسي كوكس الى عقد مؤتمر اخر لتسوية الخلافات المتعلقة بالحدود.

ثانياً/ مؤتمر العقير: تعددت الاراء حول عقد مؤتمر العقير (ميناء على الخليج العربي)، وقيل ان ابن سعود هو صاحب فكرة عقد المؤتمر عندما رأى نفسه في عزلة، وقيل ان برسي كوكس هو صاحب الفكرة لكي يثبت للعراقيين بانه قادر على تامين الحدود الجنوبية للعراق من خطر غارات الاخوان.

وصل كل من ابن سعود والمندوب السامي برسي كوكس وصبيح نشأت وفهد بن هذال شيخ قبيلة عنزة العراقية والميجر مور قنصل بريطانيا في الكويت، وافتتح المؤتمر اعماله في صباح ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢، وافتتح ابن سعود حديثه قائلاً: ((ان حدوده هي الفرات))، لكنه طلبه جوبه بالرفض من جانب المندوب السامي برسي كوكس وصبيح نشأت المندوب العراقي، واستمرت المناقشات الحادة مدة خمسة ايام دون الوصول الى نتيجة، لذلك تدخل برسي كوكس ورسم خطاً للحدود على الخارطة يمتد من الخليج العربي الى جبل عنيزان قرب حدود شرق الاردن ويمثل ذلك الخط الحدود الجنوبية للعراق مع نجد، وبذلك اعطى الحدود التي يطالب بها ابن سعود للعراق، واعطى ثلثي اراضي الكويت الى نجد، علماً ان تعيين حدود الكويت لم يكن مشمولاً بأعمال المؤتمر، كما رسم كوكس منطقتين محايدتين الاولى بين نجد والكويت والثانية بين العراق ونجد، وعلى ان تتمتع الاطراف المشتركة بتلك المنطقة المحايدة بحقوق متساوية في تلك المناطق.

انهى المؤتمر اعمال وتم التوقيع والتصديق على ملحقين لمعاهدة المحمرة في ٢ كانون الاول ١٩٢٢، وعندما ابلغ برسي كوكس الشيخ احمد الجابر امير الكويت بنتائج ذلك المؤتمر عاتبه

لعدم استشارته بمنح ثلثي اراضي الكويت لابن سعود، فأجابه كوكس (إن السيف اقوى من القلم) أي ان ابن سعود لو لم يأخذها بالقلم لاخذ اكثر منها بالسيف.

ثالثا/ مؤتمر الكويت: شهدت العلاقات العراقية - النجدية ازمات حادة بعد مؤتمر العقير وحتى مؤتمر الكويت في كانون الأول ١٩٢٣، إذ ساد التوتر على جانبي الحدود بسبب استمرار الغزو بين الاخوان والعشائر العراقية، وازدادت تحرشات الاخوان بالعراق والحجاز وشرق الأردن، لذا رأت بريطانيا أن مؤتمر العقير لم يحقق الأمن والسلام ولم يحل مشكلة الغارات على الحدود بين القبائل، فقررت عقد مؤتمر تدعو إليه الأطراف الأربعة نجد والعراق وشرق الأردن والحجاز، وقررت بريطانيا أن تكون الكويت مقراً لانعقاد المؤتمر برئاسة الكولونيل (وليم نوكس).

أبرق نوكس في ٣ تشرين الأول / ١٩٢٣م، إلى ابن سعود عارضاً عليه فكرة عقد مؤتمر بأسرع وقت ممكن للبحث في مسألة حدود نجد من جهة وشرق الأردن والحجاز من جهة أخرى والخلافات المتبقية بين نجد والعراق فرد ابن سعود على برقية نوكس بقبوله فكرة عقد مؤتمر تحل فيه مشاكل الحدود مع الدول المجاورة له، وحدد يوم ١٧ كانون الأول ١٩٢٣ موعداً لبدأ أعمال المؤتمر، فأرسل نوكس إلى ملك الحجاز الحسين بن علي يعلمه بالمؤتمر وبموعد انعقاده، كما طلب من الملك حسين سرعة إرسال مندوبيه فجاء رد الملك حسين رافضاً الاشتراك بالمؤتمر بحجة ضيق الوقت وإهمال المستشارته مسبقاً، أما الملك فيصل في العراق فقد وافق على الإشتراك في المؤتمر، وكلف صبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات ومعه اعضاء كل من عجيل الياور شيخ مشايخ شمر وعبد الله المضايفي سكرتير الملك فيصل وسلمان الشيخ داود سكرتيراً، أما الأردن فقد مثله علي خلقي وزير المعادن، أما وفد نجد فقد تألف من السيد حمزة الغوث (من سكان المدينة اخطأ مع الملك حسين فحكم عليه بالموت فهرب الى نجد)، عبد العزيز النصيبي (تاجر من الاحساء)، الدكتور عبد الله الدملوجي (طبيب عراقي من الموصل ذهب الى نجد وصار وزير الخارجيتها)، الشيخ حافظ وهبة (معلم مصري تعرف على عبد العزيز ابن سعود وصار مستشاراً له) مندوباً عنه في المؤتمر.

انعقد المؤتمر في موعده المحدد، في ١٧ كانون أول ١٩٢٣م، في ظل عدم اشتراك الحجاز، تقدم الوفد العراقي بمطالبه إلى الوفد النجدي وهي : وضع اتفاقية بين العراق ونجد تقضي بمنع غزو القبائل، وأن تجري اتصالات سلطان نجد مع عشائره النازلة أو التي ستنزل نجد بواسطة وكيله في بغداد، كما أنه ليس لسلطان نجد أن يخابر مأموري العراق وشيوخها مباشرة، وتتعهد حكومة العراق بمثل ذلك، كذلك يحق لسلطان نجد أن يطلب من عشائره النازلة في أرض العراق تجريدات مسلحة، وإذا احتاج السلطان إليهم فهم أحرار في التلبية ولكن يجب على من يلبي الدعوة منهم أن يرحل مع أهله من العراق بكل هدوء، وتقوم حكومة العراق بمثل ذلك فيما يختص بعشائرها، كما لايحق لقوات العراق أو نجد أن تجتاز الحدود بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الطرفين، وأن تعقد اتفاقية منفردة بإعادة المجرمين الذين تثبت فيما بعد جرائمهم غير السياسية أمام محاكم معترف بها من كلا الطرفين.

وفي الجلسة الثانية التي عقدت في ١٨ كانون أول ١٩٢٣، قدم الوفد النجدي مطالبه من حكومة العراق وهي:

١ - إرجاع شمر نجد الذين هم في العراق إلى نجد.

٢ - إرجاع جميع المنهوبات التي وقعت على رعايا نجد بعد اتفاقية العقير ١٩٢٢.

٣ - طرد من لجأ إلى العراق من عشائر نجد ممن اعتاد الإجرام وقطع الطرق .
٤ - إذا رؤي أن إقامة إحدى العشائر من شأنه تعكير صفو الأمن العام والراحة بما يحدث من المشاغبات والتعديات فيحق للحكومة التابعة لها طلب إخراجهم، ويجب في هذه الحالة على الحكومة القاطنة في أراضيها تلبية طلب الحكومة الأخرى.
٥-- طلب الإعتذار عن اعتقال أحد مأموري نجد المسمى صالح العدل.
٦ - أن تعترف الحكومة العراقية بجنسية ابن مجلاد طبقا للمادة الأولى من الملحق الثاني لمعاهدة العقير.
استؤنفت المباحثات في المرحلة الثانية في الموعد المحدد وهو ١٨ كانون ثاني ١٩٢٤ بحضور مندوبي الحكومات الثلاث نجد والعراق وشرق الأردن، دون حضور وفد الحجاز، وأوضح مندوب العراق صبيح نشأت أن حكومته تراجعت عن استعدادها السابق لتوقيع اتفاقية تسليم المجرمين غير السياسيين، أضاف بان حكومته وافقت على أن تكون المواد التي اتفق عليها ، أو التي لم يتفق عليها موضع بحث، كما ان حكومة العراق لاتستطيع في الوقت الحالي تسليم أفراد قبيلة شمر الذين نزحوا إلى العراق بعد استيلاء ابن سعود على حائل، ولكنها مستعدة لإعطاء تعهد خطي في حالة إغارتهم على نجد ونقضهم للمواد المتفق عليها، وسوف تقوم حكومة العراق بإخراجهم إلى أي مكان غير نجد، أما بالنسبة للمنهوبات فيجب أن يبدأ تاريخها منذ أن تولى الملك فيصل عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، وليس من تاريخ توقيع بروتوكول العقير في كانون الأول ١٩٢٢، كما أن حكومة العراق لا تقبل مبدئياً إخراج العشائر الملتجئين إليها لأن ذلك يولد ارتباكات على مناطق الحدود مع سوريا وتركيا وإيران، واستمرت المباحثات بين الوفدين النجدي والعراقي إلى أن بدا واضحاً أن المؤتمر قد وصل إلى طريق مسدود، وبناء على ذلك، طلب مندوبو نجد والعراق تأجيل المباحثات للتشاور مع حكومتيهما حول نقاط الاختلاف، ولقد أعلن الكولونيل نوكس أنه أبلغ حكومته بطلب التأجيل، وفضل نوكس أن يكون انعقاده يوم ٢٤ شباط ١٩٢٤.

وفي ٢٥ اذار ١٩٢٤ افتتح المؤتمر دورته الثالثة بحضور مندوبي نجد وشرق الاردن ولك يحضر مندوبي العراق والحجاز، إذ ان مندوب العراق كان في طريقه الى المؤتمر وعند وصوله الى البصرة جاء امر من الحكومة العراقية بالرجوع الى بغداد احتجاجاً على غارة شنها الاخوان على حدود العراق في ١٤ اذار ١٩٢٤، وجرت بعد ذلك مباحثات بين شرق الادن ونجد لكنها لم تتوصل الى شيء، وقررت بريطانيا فض المؤتمر واعلنت فشله، ونتيجة لذلك استمرت حالة الفوضى والاضطراب على الحدود النجدية - العراقية طوال عام ١٩٢٥.
رابعاً/ اتفاقية بحرة عام ١٩٢٥: دفعت الاحداث الاخيرة التي وقعت على الحدود العراقية – النجدية ببريطانيا الى تقديم اقتراح لابن سعود لعقد مؤتمر بهدف تصفية الخلافات، فوافق الاخير، وتقرر عقد المؤتمر في بحرة، ارسلت بريطانيا السير جبرت كلايتون ممثلاً عنها بينما مثل العراق توفيق السويدي.
بدأ المؤتمر اعماله في ١١ تشرين الاول ١٩٢٥، وحضر ابن سعود بنفسه عن الجانب النجدي، وأضح توفيق السويدي لابن سعود بان الحكومة العراقية تسعى من اجل ابرام اتفاق يزيل جميع اسباب الجفاء بين العراق ونجد، وبعد مداولات بين الطرفين استمرت ثلاثة اسابيع تم الاتفاق على توقيع اتفاقية بحرة في الاول من تشرين الثاني ١٩٢٥ تضمنت ما يلي:

١- ان غزو العشائر القاطنة في اراضي اي من الدولتين على اراضي الدولة الاخرى يعتبر اعتداء يستلزم معاقبة مرتكبيه من قبل الحكومة التابعة لها.
٢- تأليف محكمة خاصة بين ممثلي الحكومتين للنظر في تفاصيل اي اعتداء يقع وراء حدود كل من الدولتين.
٣- يحق للعشائر عبور الحدود بقصد الرعي بعد الحصول على اذن مسبق.
٤- تقييد تنقلات العشائر وتحديد كيفية اتصال كل طرف بعشائره.

استطاع كلايتون من خلال تلك الاتفاقية تحقيق اهداف بريطانيا الخاصة المتمثلة باقصاء السعوديين عن الحدود السورية الفلسطينية من جهة، وانشاء خط مستقيم يصل فلسطين بالعراق مباشرة، ولايكون ذلك الا بتنازل ابن سعود عن جزء من وادي السرحان للاردن لضمان الاتصال بين فلسطين وشرق الاردن والعراق في خط واحد، والهدف من ذلك ان تضمن بريطانيا تعزيز وجودها في شمال الجزيرة العربية، وتضمن سلامة طرق مواصلاتها وخطوط انابيبها.

كما حقق سلطان نجد عبدالعزيز ابن سعود مكسباً في غاية الاهمية من وراء الاتفاقية تمثل في توجيه ضربة قوية للملك علي بن الحسين الذي كان في ذلك الوقت محاصراً في جدة، فعندما علم بما تضمنته الاتفاقية بدأت روحه المعنوي بالانهيار وأدرك أن ايام ملكه أصبحت معدودة، لذا قرر الاستسلام.

أما العراق فقد حققت له الاتفاقية غاية مايتمناه، حيث انها أوقفت غارات الاخوان المستمرة على الاراضي العراقية.

خامساً: مؤتمر جدة أيار - آب ١٩٢٨: بعد توقيع نجد والعراق اتفاقية بحرة ١٩٢٥، هدأت الحالة على الحدود النجدية العراقية نتيجة لتوقف حركة الغزو طيلة عام ١٩٢٦، مما جعل الحكومتان البريطانية والعراقية مقتنعتان بأن اتفاقية بحرة قد حلت جميع المشاكل الحدودية بين نجد والعراق، بما فيها مشكلة الغزو ويبدو أن السبب الذي أدى لتوقف الغارات، هو انشغال الإخوان في حرب الحجاز، وليس التزاما منهم ببنود معاهدة بحرة، كما اعتقدت بريطانيا والعراق، لم تستمر حالة الهدوء طويلا، حتى بدأت حالة الفوضى تعاود الظهور مرة أخرى، وفي عام ١٩٢٧ تأزمت العلاقات العراقية النجدية، عندما بدأت غارات الإخوان تتجدد على الحدود العراقية .

وقد تجمعت عدة عوامل أدت إلى تأزم العلاقات النجدية العراقية، وهي كما يلي:

١- تمرد الإخوان على ابن سعود ، حيث ثار قادة الإخوان بعد الاستيلاء على الحجاز، على ابن سعود بعد توقيع معاهدة جدة ١٩٢٧ مع بريطانيا.
٢- عدم حصول الإخوان على الغنائم التي يحصلون عليها من تلك الغارات، أدى ذلك إلى مبادرة زعيمهم (فيصل الدويش) لشن هجوم على الأراضي العراقية.
٣- إنشاء الحكومة العراقية المخافر على حدودها الجنوبية من أجل ضبط الأمن، واعتبرت حكومة نجد ذلك خرقا للمادة الثالثة من اتفاقية العقير ١٩٢٢.
٤- وجود الملك علي في بغداد وبقاؤه ملازماً على الدوام بالملك فيصل ومحرضا إياه على الأخذ بالثار من حين لآخر سبباً لظهور الأزمات بين العراق وابن سعود.
٥- ويرى البعض أن غارات الإخوان على الحدود العراقية، بإيعاز من بريطانيا لإجبار الملك فيصل والوفد العراقي في لندن على قبول بنود المعاهدة الجديدة بين بريطانيا والعراق، لتحل محل معاهدة ١٩٢٢.

وقد جاءت هجمات الإخوان على مخفر البصية، عندما تعثرت المفاوضات البريطانية العراقية في لندن، ويمكننا القول أن أطراف النزاع كافة كان لها دورها في عدم استتباب الأمن على الحدود العراقية النجدية.

وتقرر عقد مؤتمر في جدة وقد مثل الجانب العراقي كلايتون، ويرافقه مستشار وزارة الداخلية العراقية المستر كورنواليس والميجر غلوب باشا، وقد وجهت العديد من الانتقادات لاختيار شخصيات بريطانيا تمثل العراق في المؤتمر من قبل الرأي العام العراقي والصحف العراقية لأنه جرد العراق حتى من مظاهر استقلاله الشكلي ومثل بريطانيا الجنرال كلايتون، أما نجد والحجاز عاهلها عبد العزيز ابن سعود يرافقه يوسف ياسين وحافظ وهبه وفؤاد حمزة وعبد الله الدملوجي ، وحضر من شرق الأردن ممثل واحد.

وقد وصل الوفد جدة في ٢ أيار ١٩٢٨، وانعقد مؤتمر جدة على دورتين :

الأولى بدأت في المدة ما بين ٨-٢٠ أيار ١٩٢٨، حيث دارت المباحثات فيها حول القضايا منها:

١- استعداد الحكومة العراقية لتقديم تأكيدات للحكومة السعودية عن حسن نيتها .
٢- بحث مسألة بناء المخافر وقضايا الآبار.
٣- تبادل الآراء بشأن عقد معاهدة تنص على تبادل المجرمين، وإعادة الشيوخ والعشائر إذا انتقلوا من قطر إلى قطر بدون إجازة.

بدأت المناقشات وقال سلطان عبد العزيز إن محور الخلاف مخفر البصية، وبإزالته تنتهي المشكلة فرد كلايتون على الملك عبد العزيز، بأن المخفر يبعد ٧٥ ميلا عن حدود نجد وأنه بذلك يخرج عن المعنى الوارد في المادة الثالثة من بروتوكول العقير ١٩٢٢، وعلاوة على ذلك فإن حكومة العراق لا تعتبر البصية قلعة عسكرية، بل هي مخفر شرطة عدد أفراده عشرة رجال فقط، لكن ذلك لم يقنع الحكومة النجدية واستمرت المباحثات بين الفريقين عدة أيام، فشل خلالها الفريقان في الوصول إلى اتفاق، فتقرر تأجيل المؤتمر إلى فرصة أكثر ملاءمة بسبب ان شغال الملك عبد العزيز بموسم الحج.

بعد انتهاء موسم الحج، عاد المؤتمر فاستأنفت جلسات دورته الثانية، التي عقدت في المدة ما بين ٢-٩ آب ١٩٢٨، مثل الجاذب العراقي في تلك المرة، توفيق السويدي ويرافقه بهاء الدين نوري كخبير عسكري، وأحمد حامد الصراف كسكرتير، وبعد أن فشل الوفد العراقي، بالتعاون مع كلايتون، بإقناع الملك عبد العزيز بالتنازل عن وجهة نظره في مسألة المخافر، أعلن في ٩ آب ١٩٢٨ فشل المفاوضات في مؤتمر جدة.

سادساً/ مؤتمر لوين شباط ١٩٣٠: كانت هناك رغبة مشتركة بين الملك فيصل والسلطان عبد العزيز لإقامة علاقات ودية دائمة بين بلديهما، فقد أدرك كل منهما أهمية التقارب والتحالف بينهما، لما فيه من المصلحة لبلديهما وللعرب أجمعين، وقد هيأت الظروف والأسباب مطلع عام ١٩٣٠، ليجتمع العاهلان المسعودي والعراقي لتسوية الخلافات، وبدأ عهد جديد بين البلدين يسوده الود والصفاء، انتهزت الحكومة العراقية برئاسة ناجي السويدي فرصة وجود السلطان عبد العزيز على مقربة من الحدود العراقية، لمحاولة الجمع بين العاهلين في مكان محايد يتفق عليه.

أرسل عبد العزيز وكيل الشؤون الخارجية فؤاد حمزة إلى بغداد، واجتمع مع الملك فيصل ورئيس حكومته ناجي السويدي، حيث أبلغهما ترحيب السلطان عبد العزيز بالاجتماع بالملك فيصل، وفي ٩ شباط ١٩٣٠، انتدبت الحكومة العراقية وزير داخليتها ناجي شوكت للسفر إلى

الكويت من أجل التداول مع مندوبي السلطان عبد العزيز، وهم إبراهيم المعمر وحافظ وهبة ويوسف ياسين، وقد تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على عدة نقاط، وتم تحديد يوم ٢٢ شباط ١٩٣٠، موعدا للقاء العاهلين على ظهر البارجة لوبن، وبدأت المفاوضات في ٢٢ شباط ١٩٣٠ بين مندوبي البلدين على المسائل التي تم الاتفاق عليها مسبقاً في الاجتماع الذي جرى مسبقاً في الكويت والتي ستكون بمثابة ورقة عمل وابرز تلك النقاط هي:

١- مسألة المخافر.
٢- مسألة المراعي على الحدود.
٣- عقد معاهدة صداقة وحسن جوار وتبادل الممثلين السياسيين.
٤- تسليم المجرمين اللاجئين الى الطرفين.
٥- مسألة استرداد المنهوبات.

وانتهت المباحثات بين من مندوبي البلدين وتم خلالها الاتفاق على:

١- عقد معاهدة صداقة وحسن جوار.
٢- تسوية قضية المنهوبات.
٣- تم التوقيع على بروتوكول ينص أنه في حالة عدم الاتفاق على حل لقضية المخافر خلال ستة أشهر تتعهد الحكومتان بإحالة قضية المخافر إلى لجنة التحكيم.

وفي ٢٤ شباط ١٩٣٠ تبادلت صحف البلدين عبارات الود والمديح، كما رحبت بهذا الاجتماع الكثير من الصحف، واعتبرته فاتحة خير على العرب.

ويمكننا القول أن أهم نتائج مؤتمر لوبن، انقطاع حركات الغزو والغارات، فبعد توقيع معاهدات ذلك المؤتمر لم يجرؤ أحد ممن اعتاد على الغزو والإغارة على انتهاك حرمات الحدود، مما أدى إلى امن وسلام دائم، واستقرار على الحدود العراقية السعودية.

سابعاً: اتفاقية مكة ١٩٣١:

بادرت السلطات النجدية في ٦ آذار ١٩٣٠ بإرسال وفد إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية حول أسس معاهدة الصداقة وحسن الجوار، فدارت مباحثات تم فيها الاتفاق على الصيغة المطلوبة لتللك المعاهدة ووقع عليها الطرفان بالحروف الأولى غادر الوفد المسعودي بغداد في ٩ آذار ١٩٣٠ يحمل معه رسالة من الملك فيصل إلى السلطان عبد العزيز، وأرسل السلطان عبد العزيز وفداً محملاً بالهدايا للملك فيصل، بهذا يكون السلطان عبد العزيز قد أثبت للحكومة العراقية حسن نواياه ورغبته الجادة في إقامة علاقات ودية معها، وبعد أن وقع العراق مع بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٠، التي حصل بموجبها على الاستقلال، أرسل الملك فيصل في ١٧ شباط ١٩٣١ إلى السلطان عبد العزيز يخبره أنه بصدد إرسال وفد عراقي، من أجل توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم، ومعاهدة تسليم المجرمين.

رحب السلطان عبد العزيز بقدوم الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي، ويرافقه طه الهاشمي رئيس أركان الجيش، وموفق الألوسي مدير الامور الخارجية، وفي ٧ نيسان ١٩٣١ تم الاتفاق والتوقيع وعلى بروتوكول تحكيم وعلى معاهدة تسليم المجرمين، أما مسألة المخافر ، فقد أهملت حيث تبددت مخاوف نجد من المخافر بسبب تحسن العلاقات العراقية النجدية، وظلت العلاقات تسير نحو التحسن باستمرار.